معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون
اعتمدت في الدورة الخامسة والعشرين للمجلس الأعلى 2004
مرئيات الهيئة الاستشارية
بشان
معوقات التبادل التجاري بين
دول مجلس التعاون

جاء قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو عام 1981م تحقيقاً لحلم عزيز لدى أبناء دول مجلس التعاون. وعلى مدى أكثر من عقدين، تمكن المجلس من تحقيق العديد من الإنجازات في مجالات متعددة، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المسيرة ما زالت بحاجة إلى استكمال أسسها ومعالجة بعض المعوقات التي تعترضها، والتي منها معوقات التبادل التجاري بين دول المجلس.
ويعتبر الوصول إلى اتفاق لإقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس نقلة نوعية هامة للغاية، سوف تؤدي، بمشيئة الله، إلى انتقال دول المجلس إلى مرحلة السوق الخليجية المشتركة، مع كل ما يعنيه ذلك من اندماج في المصالح الاقتصادية بين دول المجلس.
وقد تم قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في بداية عام2003 م .ويعتمد قيام الاتحاد الجمركي على المبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في مادتها الأولى وتتضمن:
" أ. تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
ب. أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.
ج. نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
د. انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية وغير جمركية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق
أنظمة الحجر البيطري والزراعي والسلع الممنوعة والمقيدة.
معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية ".
وقد نتج عن قيام الاتحاد الجمركي زيادة في حركة التبادل التجاري بين دول الأعضاء، إلا أنها لا تزال دون المستوى المأمول، حيث ما تزال تواجه عدداً من الصعوبات والمعوقات، منها ما يلي:
1. عدم التزام بعض إدارات الجمارك بدول المجلس بتطبيق بعض القرارات المتعلقة بمتطلبات الاتحاد الجمركي.

2. طول إجراءات الفحص المخبري والتفتيش والتخليص الجمركي في بعض المنافذ الجمركية البينية بدول المجلس.
3. معوقات تتعلق بالإجراءات المتبعة للتحقق من المقصد النهائي للسلع الأجنبية، وكذلك إجراءات المقاصة المتعلقة بالرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.
4. عدم التزام بعض المنافذ الجمركية البينية بالعمل على مدار الساعة في فسح الإرساليات سريعة التلف، خلافاً لما تم الاتفاق عليه في إطار المجلس، وارتفاع رسوم التحميل والتفريغ (المناولة) في بعض المنافذ الجمركية.
5. قيام بعض الدول الأعضاء بفرض رسوم جمركية على منتجات بعض المصانع الوطنية في دول المجلس لعدم التحقق من وطنيتها.
6. معوقات تتعلق بالنقل بين دول المجلس بأنواعه البري والجوي والبحري، بما فيها عدم استكمال شبكات النقل بأنواعها بين دول المجلس، وعدم تكاملها.
7. معوقات تتعلق بعدم الاتفاق على قائمة موحدة أو نظام موحد لحماية السلع الوطنية.
8. صعوبات قانونية، لعدم وجود مرجعية قضائية لحل قضايا التبادل التجاري، وعدم تفعيل التشريعات الموجودة.
9. عدم تفعيل أنظمة وقوانين المواصفات والمقاييس في دول المجلس.
10. تباين الرسوم المطبقة بدول المجلس على الشاحنات الخليجية.
11. صعوبات إدارية وإجرائية أخرى:

وتتمثل أهم هذه الصعوبات الإجرائية فيما يلي:

أ. عدم استيعاب بعض موظفي المنافذ الجمركية لإجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي، وعدم مكننة العمل الجمركي في بعض المنافذ الجمركية وعدم الربط الآلي بين المنافذ الجمركية.

ب. قلة وجود أدلة إرشادية موجزة تتعلق بتطبيق القوانين المقرة في إطار مجلس التعاون، وعدم إلمام بعض التجار والمستوردين والمصدرين بالتسهيلات والامتيازات التي يوفرها الاتحاد الجمركي لهم.

ج. عدم التنسيق في الإجراءات الرقابية المطبقة على الواردات الغذائية والصحية.

د. صعوبة الحصول على تأشيرات دخول السائقين الأجانب.

وللتغلب على معوقات التبادل التجاري المشار إليها، وتنمية وتطوير التجارة البينية لدول المجلس تقترح الهيئة ما يلي:

1. استكمال توحيد القوانين والتشريعات الخليجية المتعلقة بتنمية التجارة البينية.

2. استكمال توحيد المواصفات والمقاييس الخليجية من خلال دعم هيئة التقييس التي تم إنشاؤها هذا العام، وتفعيل مبدأ الاعتراف المتبادل بالمواصفات الوطنية الذي تم الاتفاق عليه.

3. دعم وتشجيع وتنمية الصادرات بين دول المجلس، وإيجاد آلية مناسبة لمعالجة ما تواجهه من صعوبات.

4. السماح للمنتجين الخليجيين بتسويق وبيع منتجاتهم في الأسواق الخليجية الأخرى دون الحاجة إلى وكيل محلي.

5. تشجيع إقامة مشروعات مشتركة في مجال النقل البري والبحري والجوي وتشجيع اندماج المشاريع القائمة حالياً، وإعطاء التسهيلات الضرورية لهذه المشروعات للمشروعات الوطنية القائمة في دول المجلس، والسماح لها بممارسة النقل في جميع دول المجلس بدون استثناء، والعمل على تطوير وسائل النقل بين دول المجلس وخفض تكاليفه، وتوفير الخدمات اللازمة للشاحنات العاملة على الطرق البرية بين دول المجلس، وتوحيد الأنظمة المرورية والمواصفات القياسية المطبقة على الشاحنات فيما يتعلق بالحمولات والأطوال والارتفاعات.

6. توجيه اللجان المختصة بمنح مزيد من التسهيلات لمرور السائقين من غير مواطني دول مجلس التعاون، والذين يعملون على وسائط النقل الوطنية، بما يسهل انسياب السلع بين دول المجلس.

7. تشجيع عقد لقاءات بين الجهات الرسمية المعنية بقطاع النقل ومؤسسات القطاع الخاص والغرف التجارية بدول المجلس لحل الصعوبات التي تواجه التبادل التجاري بين دول المجلس.

8. التأكيد على تبنّى سياسة تجارية موحدة لدول مجلس التعاون وفق ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية وما أقره المجلس الأعلى في قمة الدوحة.

9. إيجاد الآليات اللازمة لتوفير الإحصاءات والمعلومات المتعلقة بالأسواق والتجارة الخارجية وغيرها على الصعيدين الوطني والإقليمي، بشكل أكثر كفاءة ودقة.

10. تحسين سير العمل في المراكز الجمركية وتسهيل الإجراءات الجمركية بما يضمن انسياب حركة السلع بين الدول الأعضاء وتشجيع التبادل التجاري فيما بينها.

11. ضرورة الاتفاق في أسرع وقت ممكن على المتطلبات التي ينبغي الاتفاق عليها خلال الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي (الحماية، آلية توزيع الإيرادات الجمركية، آليات استيراد الأدوية والمواد الغذائية)، تنفيذاً لقرارات المجلس الأعلى في هذا الشأن.

12. إقامة المزيد من المعارض الوطنية والخليجية المشتركة للتعريف بالصناعات والخدمات الخليجية بما يسهل للمواطن الخليجي التعرف على الصناعات الخليجية ويعزز ثقته بها.